

لبنان بين رهان التدويل واستمرار المأزق



الانتقاء عرضيا بأحدهما، بل للقول إن الورقة اللبنانية بيد طهران ولن نفرط فيها. لكن فرنسا التي ميزت نفسها في علاقتها بحزب الله وإيران تأمل فتح الثغرة لكنها تخشى بالفعل الفيتو الأميركي الخفي. حتى اللحظة تمنح واشنطن باريس المهلة المطلوبة كي تجرب إدارة الملف اللبناني، وكذلك تتقاطع القاهرة مع الجهد الفرنسي خضية من الدخول التركي على الخط اللبناني بالتفاهم مع إيران. أما الرياض اللاعب العربي الرئيسي منذ اتفاق الطائف فتبدو حذرة وغير مقتنعة بأن هذه المبادرة كفيلة بتحجيم هيمنة حزب الله.

يتحرك إيمانويل ماكرون وسط الألام في الملف اللبناني ويعلم جيدا أن منع الانهيار ليس مهمة يسيرة مع كل هذه التعقيدات والتجاذبات، وأن إبعاد الكأس المرة عن بلاد الأرز يتطلب تفاهات داخلية وإقليمية بغطاء دولي أو من خلال وصاية دولية على لبنان محاييد.

الرسمية الفرنسية إليه من هذه الزاوية، بل تعتبره محاولة احتواء لمنع تدهور الوضع اللبناني وانزلاقه نحو الأسوأ. وربما يعول ماكرون إذا نجحت مبادرته على العودة إلى لبنان في الأول من سبتمبر والدعوة قبل آخر العام لمؤتمر في باريس ينتج عنه "اتفاق دوحه فرنسي" يركز حول قانون انتخابي جديد ونقاسم جديد للصلاحيات مقابل تغيير سلوك حزب الله واحتواء سلاحه والأرجح أن يصطدم هكذا طموح بالوقائع اللبنانية الصعبة والصراع الإقليمي، ولن تتوقف المتابع على مهاجمة رجب طيب أردوغان لماكرون وحنينه الاستعماري في لبنان، ويكمن الأهم في مراقبة التجاذب الأميركي - الإيراني والتفاوض حول ترسيم الحدود لكي تنلص احتمالات الحلحلة الفعلية في لبنان.

إن وجود وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في بيروت، تزامنا مع زيارة هيل بارباري ليس فقط من أجل إثبات الحضور الإيراني، وليس من أجل

ميشال عون عدم تمثيل جبران باسيل وكذلك قبول حزب الله مبداء خروجه من التركيبة الحكومية التي كانت تمنحه غطاء شرعيا. ومن المعوقات الفعلية أمام مبادرة ماكرون أن الفترة الفاصلة حتى آخر هذا الشهر تحفل باستحقاقين بارزين: قرار المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري في 18 أغسطس، والتجديد لليونيفيل (قوة حفظ السلام الدولية في جنوب لبنان) في 30 أغسطس. وبالطبع يراقب حزب الله بقلق هذين الاستحقاقين ولا يبدو مستعدا لتقديم تنازلات من دون ضمانات كما يقول مقربون منه. بيد أن المتابعين لا يستبعدون تسليما أميركيا بوجود تمثيل لحزب الله في الحكومة بصورة غير فاقحة، وهذا يتطابق مع الانفتاح الفرنسي على إيران ووجهها اللبناني.

لكن هذا الغزل الذي خلق استياء في أوساط لبنانية وعربية من قبول فرنسي بالسيطرة الإيرانية كما تم القبول سابقا بالوصاية السورية، لا تنظر الأوساط

تحقيق الإصلاحات"، ولكنها أردفت أن عون أبلغها أن ذلك سيتم ضمن الأطر الدستورية، وهذا يكشف للتو أن الرئيس اللبناني يعتمد تفسيراً للدستور يخوله تأخير الاستشارات النيابية وبدل وفق التجارب السابقة على احتمالات للتسويف والتأخير كما حصل مرارا خلال الولاية الرئاسية، وهذا يتعارض مع رزمة ماكرون ووعده بالعودة إلى لبنان في الأول من سبتمبر بعد إنجاز الأهم من مبادرته وهو تشكيل حكومة تفاهم وطني مستقلة وحيادية قادرة على الشروع في الإصلاح.

يتضح أن الفارق كبير بين الرغبة الدولية في تأليف حكومة جديدة إنقاذية وبين سعي الفريق اللبناني المهيم على السلطة لاستيلاء حكومة تراعي مصالحه وتعد نسخة منقحة عن حكومتي حسان دياب وسعد الحريري الأخيرين. هذا بالرغم من الكلام عن ضغط فرنسي على التيار العوني وباقي القوى السياسية وعن تعهد قدمه روحاني بتسهيل مهمة ماكرون، ينبري فريق حزب الله للقول إن "فرنسا تراجمت تحت الضغط الأميركي عن فكرة حكومة الوحدة الوطنية لصالح حكومة محايدة تحببها الولايات المتحدة بهدف استبعاد حزب الله" وفي واقع الأمر أنه خلال اجتماع قصر الصنوبر بين ماكرون والقادة السياسيين اللبنانيين ركز على أن إعادة تشكيل المشهد السياسي مهمة لبنانية، ولكن كما العادة أخذت الأطراف اللبنانية تفسير مبادرة ماكرون وفق رغباتها مما استدعى قيام ماكرون نفسه بسلسلة اتصالات هانفة مع عون والحريري وجنابلا وجعجع وباسيل، كما أن سفيره برونو فوشيه سعى لتدوير الزوايا على ترسيم أو (تحديد) الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، وهذا ينشئ بتشابك الجانبين الداخلي والإقليمي لكل حلحلة أو حل في لبنان، والرأي الأميركي حول الحكومة المنتظرة يتقاطع مع ما أعلنته وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في الرابع عشر من أغسطس غداة وصولها إلى لبنان عن "تشددها خلال لقاء الرئيس عون على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة قادرة على

"حوار نقدي" مع حزب الله وعرايته إيران. وهذا التفاهم الأميركي - الفرنسي (المشوب بتباين ضمنى) لم يمنع مشاركة الطرفين في مؤتمر باريس الطارئ، لدعم لبنان في التاسع من أغسطس والذي شكل محطة على طريق استعادة الرعاية الدولية للملف اللبناني.

وكان من اللافت توزيع السفارة الأميركية في بيروت خبرا عن زيارة وكيل وزارة الخارجية الأميركية للشؤون السياسية ديفيد هيل يتضمن تحديدا تفصيليا إلى حد ما لعناوين الزيارة (التي كانت مقررة مسبقا قبل الانفجار واستقالة الحكومة اللبنانية).

إيمانويل ماكرون يتحرك وسط الألام في الملف اللبناني ويعلم جيدا أن منع الانهيار ليس مهمة يسيرة، وأن إبعاد الكأس المرة عن بلاد الأرز يتطلب تفاهات داخلية وإقليمية بغطاء دولي

وأبرز ما ورد فيه أن هيل سيؤكد لمحاوريه "استعداد واشنطن لدعم أي حكومة تعكس إرادة الشعب وتلتزم التزاما حقيقيا بأجندة الإصلاح وتعمل وفقا لها"، وهذا يعني أن تفاصيل اسم رئيس الحكومة العتيد وتشكيلها مسألة معيار في المقام الأول. لكن الكل يعلم أن البند الأساسي في زيارة هيل يتركز على ترسيم أو (تحديد) الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، وهذا ينشئ بتشابك الجانبين الداخلي والإقليمي لكل حلحلة أو حل في لبنان، والرأي الأميركي حول الحكومة المنتظرة يتقاطع مع ما أعلنته وزيرة الجيوش الفرنسية فلورانس بارلي في الرابع عشر من أغسطس غداة وصولها إلى لبنان عن "تشددها خلال لقاء الرئيس عون على ضرورة الإسراع في تشكيل حكومة قادرة على



د. خطار أبو دياب
استاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوسياسية - باريس

يتواصل قطار الوفود العربية والدولية إلى بيروت بعد الكارثة التي حلت بها مساء الرابع من أغسطس. وهذا الزحام تحت العنوان الإنساني له بالطبع بعده السياسي خاصة من جانب فرنسا التي تسعى لإيجاد كوة في جدار المأزق السياسي، أما واشنطن التي تنظر للضرورة اللبنانية من خلال تناغمها مع إسرائيل وتجانبها مع إيران، فلها حسابات أخرى. من هنا سيشهد لبنان إبان الفترة التي تفصلنا عن الانتخابات الرئاسية الأميركية سباقا بين تدويل الحل من خلال نجاح المبادرة الفرنسية برضا أميركي أو استمرار الاستعصاء داخليا وإقليميا.

كانت زيارة الرئيس إيمانويل ماكرون فاتحة لسلسلة من زيارات هامة أبرزها زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية، ورئيس المجلس الأوروبي ومساعد وكيل وزارة الخارجية الأميركية ووزراء خارجية مصر وألمانيا والأردن وإيران ووفد تركي وغيرهم. بالإضافة إلى هذا التفاهات السياسي والإنساني، وصلت قطع عسكرية فرنسية وبريطانية للمساعدة في عمليات الإغاثة وحماية الفرق على الأرض. وكل هذا يدل على أن لبنان غير متروك ولن يتم التخلي عنه بالنسبة إلى البعض، كما يدل على أنه ليس ساحة صراع أو مكانا لتوجيه الرسائل، وليس من محض الصدفة أن يصل محمد جواد ظريف إليه بينما كان ديفيد هيل قد وصله للتو وبدأ زيارته بتفقد حي الجزيرة المدمر. وخير دليل على الأهمية الجيوسياسية لهذا البلد الصغير ما قاله ماكرون لنظيره دونالد ترامب "يتوجب الاستثمار مجددا في لبنان لكي لا يسيطر عليه الغير"، وفي ذلك تلميح غير مباشر إلى الحور الإيراني المهيم على القرار اللبناني، والذي يعتقد ماكرون أن أسلوب العقوبات الأميركية غير فعال للحد من نفوذه في لبنان، ولذا تقوم محاولته على

إلى أي جانب من التاريخ تقف يا سيد بوريل؟

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم
المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

التقى بوريل بمولود جاويش أوغلو وزير الخارجية التركي في مالطا الخميس الماضي. وحضر الاجتماعات في العاصمة المالطية ضيوف بارزون مثل ممثلي حكومة الوفاق الوطني. ظهرت تقارير قليلة عن اجتماع جاويش أوغلو مع نظيره المالطي، لكن الشائعات المستمرة تشير إلى أن تركيا ربما تسعى إلى الحصول على مساعدة مالطا في حالة شنها عملية عسكرية أعمق على الأراضي الليبية.

وعلى الرغم من أنه لم يكن جزءا من هذه الإجراءات في فالتا بشكل رسمي، كان على بوريل أن "يشهد" اتصالات مؤثرة للجدل بين تركيا ومالطا وحكومة الوفاق الوطني. لقد شاهد بصمت عندما أعلنت مالطا أنها تنسحب رسميا من "عملية إيريني" التابعة للاتحاد الأوروبي، والتي وافقت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وطبقته للسيطرة على تهريب الأسلحة غير المشروع إلى ليبيا، والتي روج لها بوريل نفسه. كانت هذه الحادثة فضيحة.

لا يتعلق الجزء المحير بهذا فحسب، بل يتعلق أيضا بمعاملة بوريل لجاويش أوغلو، الذي يعتمد لفترة طويلة في حديثه لغة التهديدات والمواقف المتطرفة ورفض ثقافة المفاوضات.

وبعد الاجتماع في فالتا، نشر بوريل تغريدته "استمرار المفاوضات مع مولود جاويش أوغلو حول كيفية عكس الاتجاهات السلبية الحالية وإيجاد طرق لتعزيز علاقاتنا. يتطلب الوضع في شرق البحر المتوسط خفضا مستداما للتصعيد، وإجراءات ملموسة والعمل بحسن نية، وفقا للقانون الدولي. العلاقات الجيدة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في مصلحة الجميع، نحن بحاجة إلى معالجة الخلافات بشكل مشترك من خلال الحوار وتجنب إجراءات أحادية الجانب. في الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في برلين نهاية أغسطس (الجاري)، ستكون العلاقات مع تركيا على جدول الأعمال".

من أجل تحقيق هدفه في الوصول إلى أجزاء من ليبيا، يتصرف أردوغان - من وجهة نظره - بشكل صحيح، إنه يعلم أن ذلك ممكن فقط، إذا تمكن من دق إسفين عميق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

العادة، بصفته أكبر دبلوماسي في الاتحاد الأوروبي، كان ينبغي عليه تنسيق جميع الجهود باسم المصالح الأمنية المشتركة. ولكي يكون قادرا على القيام بذلك بطريقة فعالة، إذا لزم الأمر، يجب أن يكون هو الشخص الذي يختار لغة العزم، بدلا من الاسترضاء، مع نظيره المشكوك في صدقه والذي تشير أهداف سياسته الخارجية إلى حدوث صدام محتمل مع بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ولكن، كما أقول، تتبع الدول الآن نهج "القليل" كثيرا هذه الأيام، يتضح في نهج الاتحاد الأوروبي المتذبذب تجاه الأزمة الليبية، والذي شجع أردوغان وفريقه لبعض الوقت على تقديم أجندة تتحدى الاتحاد الأوروبي عاجلا أم آجلا، فضلا عن قلب التوازنات الدقيقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر لصالح الأوساط الجهادية والإخوان المسلمين. ومن أجل تحقيق هدفه في الوصول إلى أجزاء من ليبيا، يتصرف أردوغان - من وجهة نظره - بشكل صحيح. إنه يعلم أن ذلك ممكن فقط إذا تمكن من دق إسفين عميق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على أساس فرق تسد.

وهذا - من الناحية الموضوعية - ما يحدث الآن بين أنقرة وروما "بتكتك" وبين تركيا ومالطا "علانية".

الوضع في الاعتبار عادة ما إذا كانت حدود دولتين من أعضاء الاتحاد الأوروبي تواجهان تهديدا مفتوحا أم لا.

وعلى مستوى آخر، من الواضح أن تركيا - المعتمد على الطاقة والتي تعاني من الأزمة الاقتصادية المتفاقمة - كثفت أنشطتها للوصول إلى مصادر الوقود الأحفوري. ويجب النظر إلى مشاركتها الاستباقية في ليبيا في هذا السياق بشكل أساسي.

لكن السؤال الرئيسي هنا، هو وسائل تركيا العسكرية الحازمة لتحقيق أهدافها، وهو نهج يقف على جانبي الدبلوماسية، وفي ما يتعلق بالموقف الرسمي التركي باعتباره مزيجا من السلوك البلطجي، تطفئ عليه المغامرة حيث تضم الآلاف من المرتزقة الجهاديين الذين جندتهم أنقرة وأرسلوا إلى ليبيا، يبدو أن فرنسا - العضو القوي في الاتحاد الأوروبي - مصممة على عرقلة جهود أنقرة للحصول على موطن قدم في ليبيا. إذن، أين بوريل من كل هذا؟ في

وإدراكا لهذه الخطوة على أنها إجراء لتجاوز وإبطال الاتفاقية الموقعة في نوفمبر الماضي بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية، أعلن أردوغان مؤخرا أنه سيتراجع عن وعده التي قطعها للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في القضية وستستأنف تركيا على الفور أنشطة التنقيب حول بعض الجزر اليونانية قبالة سواحل تركيا وقبرص.

وسرعان ما تبعت كلماته تقارير تفيد بانطلاق أسطول بحري تركي كبير باتجاه منطقة التوتير المتزايد. من ناحية، يدور الصراع بين حليفتين في حلف شمال الأطلسي، ولكن من ناحية أخرى، يدور الصراع موضوعيا حول أراضي الاتحاد الأوروبي وحدوده.

ربما كانت تركيا حريصة على التشكيك في بعض خطوط ترسيم الحدود البحرية، ولكن نظرا إلى أنها ليست عضوا في الاتحاد الأوروبي، فإن النزاع ليس مسألة في داخل الاتحاد الأوروبي. وبدلا من ذلك، يجب

ياوز بيدر
صحافي تركي

مع استمرار تصاعد الأزمة في شرق البحر الأبيض المتوسط بقيادة الحكومة التركية، يلعب جوزيب بوريل، الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، الجزء الأكثر إثارة للجدل. وبصفته شخصية بارزة في السياسة الخارجية المشوشة للاتحاد الأوروبي، أظهر بوريل مؤخرا نمطا من السلوك دفع بعدد متزايد من المراقبين في التشكيك فيه. وظهر التساؤل: نيابة عن يمارس بوريل واجباته في ما يتعلق بأزمة شرق البحر المتوسط مع الاتحاد الأوروبي أم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان؟

جاء التصعيد الأخير بسبب رد فعل أنقرة القوي على ما تعتبره "ما يسمى بالاتفاقية" بين اليونان ومصر لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، والتي تستند على ما يبدو إلى معاهدة قانون البحار.

